حملة ضد الشيوعيين في ايران تمهد لتصفية رجال الدين التقدميين

ن في طهران في الاسبوع الماضي محاكمات قادة واعضاء حب الايراني "تودة" الذين اعتقلتهم السلطات الايرانية. ولم حضرين الاجانب بدخول قاعة المحكمة. هذا وقد استبقت الايرانية الحاكمة قرارات المحكمة واعلنت انها تخطط لتنفيذ اعدام عدد كبير من قادة واعضاء الحزب.

ذكر ان قيادة الخارج حب الايراني كانت قد داء الى اعضاء وانصار داخل ايران وخارجها فيه ان "قيادة" قد اتخذت على عاتقها اللجنة المركزية للحزب تحتمل التأجيل. بسبب تقالات والتنكيل الشرسة ويتعرض لها عدد اعضاء الحزب وقادته مرها الحزب والاساءة الى وتضحياته في سبيل الذود استقلال ايران.

دت "قيادة الخارج" شعب الايراني "تودة" حزب واصدقائه ان يضعوا يمانهم لاخراج وانقاذ العالمية في ايران من التي تخطط لها الامبريالية والرجعية الداخلية.

وكانت صحيفة "لوموند" قد نشرت تقريرا مفصلا لجلسات القمع والملاحقة التي لها قادة واعضاء حزب تودة هذا التقرير اضواء واضحة ما حدث ويحدث داخل

ل عدد ضحايا الحملة ضد مناضلي حزب الى ١٠٠٠٠ على الاقل ولا عمليات المطاردة متواصلة نطاق واسع. وفي نفس تحدثت وكالات الانباء عن ملحوظ بين ايران والدول الذي سيطر ، لا سيما الولايات والتعاون وقد اقترن هذا التقارب المعيد الداخلي بتعزيز الفئات البرجوازية

وتؤكد هذه المؤشرات على ان الحملة الموجهة ضد الشيوعيين الايرانيين هي في واقع الامر موجهة ايضا ضد رجال الدين التقدميين تعزيزا لسلطة المحافظين على النظام الاستغلالي الطبقي والمعارضين لكل اصلاح اقتصادي او اجتماعي يخدم الجماهير التي صنعت الثورة الايرانية.

لقد برر رجال الدين المحافظين والمتحالفين مع تجار "البازار" واعضاء حزب "الجمهورية" — وهو اقصى اليمين في الحركة الاسلامية — حملتهم ضد حزب تودة بدعوى التخلص من "جسم غريب عن الاسلام" (حسب قولهم) يدعو زيادة على ذلك الى صراع الطبقات ومزيد من العدالة الاجتماعية. كما لم يكونوا راضين عن "التحالف الغريب" الذي تم بين حزب تودة وبعض رجال الدين التقدميين القريبين من الامام الخميني ولا عن الحرية النسبية التي كان ينعم بها الشيوعيون في ظل النظام الاسلامي.

وقد واكب الحملة ضد حزب تودة تعيين "تافا كولي" وزيرا للاقتصاد، وهو من المقربين لجماعة "الجمهورية" اليمينية، كما واكب ذلك وعلى نفس المستوى قيام صحيفة حزب الجمهورية الاسلامي الذي يرئسه السيد "خامينئي" رئيس الدولة بنشر شعار المشنقة لاعضاء حزب تودة على صفحاتها!

ولم يشفع لحزب "تودة" انه كان احد المدافعين الاكثر حماسا عن الخط المسمى "بخط الامام" بهدف تعميق الانحازات الثورية ومواصلتها على مختلف الاصعدة!

وازاء هذا الصراع التزم الامام الخميني موقفا محايدا الى حد ما ولكن لم يكن بامكانه مواصلة هذه السياسة لمدة طويلة!

وهنا جاء الدور الذي لعبه مجلس مراقبة الدستور (وهو المكلف بالتثبت في مطابقة القوانين لتعاليم الاسلام) حيث دخل في مواجهة مع مجلس الشورى (البرلمان) الذي يرأسه اكثر انصار "خط الامام" وفاء وهو حجة الاسلام رفسنجاني لوضع حد لميول هذا الاخير الاصلاحية. وهكذا افرغ قانون الاصلاح الزراعي الذي صادق عليه مجلس الشورى في عام ١٩٨٠ من محتواه ثم اوقف العمل به من طرف مجلس مراقبة الدستور.

كما انه وخلافا للوعود التي قدمت بعيد الثورة، فقد بقيت ٨٠ بالمئة من الاراضي الزراعية بين ايدي الملاكين الاغنياء الذين يشكل رجال الدين المحافظين قرابة ثلثيهم.

وانطلاقا من "مبدأ" الدفاع عن الملكية الفردية، جمد مجلس المراقبة مشروع قانون يقضي بتاميم التجارة الخارجية.

كل هذه الاجراءات كانت تهدف في الواقع الى طمأنة الطبقات المتوسطة والبازاريين الذين يطمحون الى "التطبيع" الذي يضع حدا نهائيا للاجراءات الثورية.

وقد كانت "النقاط الثمانية" الشهيرة للامام الخميني (ديسمبر ١٩٨٢) في نفس الاتجاه حيث ان الرابحين الوحيدين من اجراءات الامام كانوا:

— تجار البازار الذين حصلوا على رفع العراقيل الموضوعة امام معاملاتهم.

— قدماء اعضاء السافاك (البوليس السياسي للشاه) الذين دعوا الى خدمة الجمهورية الاسلامية.

— وعدد من ارباب الصناعات من انصار العهد القديم الذين استرجعوا مؤسساتهم التي كانت الدولة قد انتزعتها منهم في الاشهر الاولى من الحكم الثوري.

"وفي بداية عام ١٩٨٣ كان حزب "تودة" في وضع شبه سري حيث حرم من وسائل التعبير القانونية ومنعت صحفه، مما ادى به الى مواصلة نشاطه باستعمال المناشير التي كان يوزعها. وقد كان هؤلاء نشيطين بصفة خاصة داخل المعامل والمؤسسات حيث ناضلوا من احل تعبئة العمال ضد مشروع قانون الشغل المفرط في الرجعية بهدف تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الصناعة.

في اكتوبر عام ١٩٨٢ اعتقل "حراس الثورة" (الباسدران) المسؤولين الـ ١٦ عن لجنة المنشورات التابعة لحزب "تودة" وفي تلك المدة كان اكثر من ٣٠٠ مناضلا من هذا الحزب وراء القضبان، ولكن ذلك لم يمنع اعضاءه من مواصلة النضال وتحذير السلطة كي لا تسقط في "فخ الحرب داخل التراب العراقي".

والارجح ان هذا الموقف الاخير الذي راى فيه الخميني "تدخلا في ميدانه الخاص" كان بمثابة النقطة التي افاضت الكاس واستعملت لدفع الامام الى اعطاء الاشارة الخضراء ضد الشيوعيين.

واعتبر هذا الاجراء ضد حزب تودة بمثابة انذار لرجال الدين التقدميين انصار "خط الامام" الذين دون المواقفة على الايديولوجية الماركسية يلتقون مع "تودة" في المطالبة بالمزيد من العدالة الاجتماعية.

وفي خاتمة خطابه يوم ١٥ كانون اول ١٩٨٢ وجه الامام الخميني هذا الانذار: "ابتداء من اليوم نحن في فترة استقرار وبناء. فعلى الامة ان تحيا من الان فصاعدا في كنف السلام والامن وان تواصل العمل دون تخوف" واضاف "علينا ان نكف على الترديد باننا في وضع ثوري".

وهذه العزيمة في "تطبيع" الثورة تذهب في نفس الاتجاه والامال التي عبر عنها منذ امد بعيد الشق المحافظ والتقليدي لرجال الدين الذي مل الاستمرار في ثورة لا تنتهي واراد خلق ظروف مؤاتية لتعزيز المراكز الحيوية التي اكتسبها في صلب السلطة..".

وبالنتيجة فان ما يمكن الخروج به من هذا التحليل لجريدة "لوموند" هو ان ما قدم من طرف السلطة الايرانية على انه "مكافحة للالحاد" ودفاع عن الاسلام ليس الا ضربة موجهة الى انصار الثورة الايرانية والمدافعين عن مكاسبها الشعبية وتمهيدا لضربة مقبلة ضد اشد رجال الدين تعلقا بالمفهوم الشعبي والتقدمي للاسلام.

وهذا يعني ان جميع من ايدوا الثورة الاسلامية ومنجزاتها الضخمة في الاطاحة بقلعة الامبريالية الامريكية في الخليج وفتح عهد يمكن من القضاء على الاستغلال، عليهم اليوم الوقوف ضد التعسف والقمع الموجه ضد الشيوعيين ومن ورائهم كل انصار الثورة الايرانية والمدافعين عن مكاسبها التقدمية، وكل "تفهم" لهذه الموجة القمعية ليس الا تبريرا مسبقا لحملات لاحقة في صلب رجال الدين التقدميين انفسهم.

—○—

بمناسبة يوم الاستقلال

جمهورية اليمن الديمقراطية تخطو خطوات كبيرة على طريق التحولات الاشتراكية

تحتفل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية منذ استقلالها في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ كل سنة بذكرى متخطية الدمار والخراب والتخريب والاعتداءات المتكررة من الاقطاعيين وارسال المرتزقة. واستطاعت ان تصمد امام كل التحدي واتخاذ اجراءات جريئة على طريق التحولات الاشتراكية. وقد نشرت صحيفة ١٤ اكتوبر الصادرة في عدن تقريرا مطولا عن انجازات الثورة اليمنية بهذه المناسبة. وصحيفة البرافدا تحدثت عن الانجازات الهامة التي حققها النظام التقدمي لمصلحة الكادحين وعموم الشعب اليمني — وفي مقدمتها اختيار افضل ممثلي العمال والفلاحين الى مجالس الشعب المحلية، استلام اكثر من ٦٠٠ عامل من العاملين في احواض السفن شقق سكنية مريحة في العاصمة عدن، شق طريق كبيرة وحديثة تربط العاصمة بمحافظة حضرموت، اجراءات التاميم والاصلاح الزراعي، ايجاد القطاع الحكومي والتعاونيات، ولادة الجيش الشعبي والميليشيا الشعبية اعادة تنظيم الجهاز الحكومي، تاسيس المنظمات الجماهيرية، ادخال نظام التعليم والعلاج المجاني، وضع دستور جديد، وقيام مجلس الشعب الاعلى بطريق الانتخابات السلطة التشريعية العليا. هذه هي اهم الانجازات التي تم تحقيقها بعد نجاح الثورة والحصول على الاستقلال.

ويعتبر تاسيس الحزب الاشتراكي اليمني خدثا تاريخيا ذا اهمية سياسية بالغة، حيث يتم بناء الحياة الجديدة تحت قيادته وباشرافه تحل اهم القضايا السياسية والاقتصادية. ويسير العمل بوتائر عالية من اجل تنفيذ الخطة الخماسية ٨١ — ٨٥ للاقتصاد الوطني والتي تهدف الى بناء القاعدة المادية من اجل الوصول الى الاهداف المرحوة والتي تتمثل في رفع مستوى وزيادة مجمل الانتاج القومي العام بنسبة ٦٠ بالمئة.

لا نكشف سرا حين نقول ان لمرح مثل هذه الخطط الجبارة تواجهه صعوبات لتنفيذها. جزء من هذه الصعوبات مرتبط بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يرثناه من الماضي الكولونيالي، والجزء الثاني مرتبط بالثروات الطبيعية المحدودة والمواد الخام والكادر الفني المتخصص والذي من المحتمل ان يرتكب بعض الاخطاء في تنظيم العمل وتوجيه وادارة الاقتصاد. ومن المعلوم ان الامبريالية والرجعية تسعى الى استغلال هذه الصعوبات وتعمل على اسقاط الانظمة التقدمية في الدول النامية.

بكل هذا اعتبر رفع دور الحزب في حياة المجتمع المهمة الرئيسية ونحن على يقين ان الوصول الى هذه المكانة يتطلب تقوية صفوف الحزب وتصليب بنيانه وكذلك توطيد الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية بين صفوفه وتوطيد علاقته بالجماهير.

ولقد كرست في الاونة الاخيرة كل الجهود في حياة الحزب الداخلية لتامين هذه المبادئ هذا ما قاله زكي بركات رئيس تحرير صحيفة "الثورى" الناطقة باسم اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

ولقد تحققت نتائج ملموسة حيث ازداد نمو الحزب ووصل عدد اعضائه الى ٢٨ الف عضو يوجد اكثر من ١٤٠٠ منظمة حزبية تعمل في المشاريع والمؤسسات، في التعاونيات الحكومية والاهلية. في القوات المسلحة والميليشيا الشعبية هذا وتتوطد القاعدة الاجتماعية للحزب بحيث يشكل العمال اكثر من ربع اعضائه.

لقد اثارت نجاحات اليمن الديمقراطي غضب وحقد اعداء الجمهورية الفتية. ان الامبريالية والرجعية يحيكون المؤامرات ضد هذا البلد ويشنون ضده حملة دعائية وقحة، ان ردنا على مؤامرات اعدائنا تتمثل بالالتفاف الجماهيري حول الحزب وحول السلطة الوطنية الديمقراطية. يقول الموجه السياسي للميليشيا الشعبية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية محمد السروري: اننا نعتمد في نضالنا من اجل الحياة الجديدة على الاتحاد الوطيد الذي يربط اليمن الديمقراطي مع الحركة الثورية العالمية وفي مقدمتها دول المنظومة الاشتراكية وعلى راسها الاتحاد السوفياتي.